الجمهورية العربية السورية وزارة الإدارة المحلية والبيئة مدينة حلب



الموقع الإلكتروني الرسمي لمدينة حلب قسم الاستعلامات

# قانون رقم 114 لعام 1944

-			
	റി	l n II	

لا يجوز لأصحاب المصانع بيع السكر إلا من وزارة المالية أو من الأشخاص المرخص لهم بالبيع بالجملة.

## المادة 2

٦ ـ لوزارة المالية وحدها الحق باستيراد السكر وتصديره وبيعه بالجملة.

#### المادة 3

يعتبر السكر المصنوع أو المستورد أو المنقول خلافاً لأحكام هذا القانون مهرباً. يصادر السكر المهرب ويعاقب صاحبه بغرامة ليرة سورية واحدة عن كل كيلو أو كسور الكيلو.

#### المادة 4

فضلًا عن العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة يجوز إلغاء رخصة الصنع أو البيع أو توقيف العمل بموجبها إذا خالف صاحبها الأحكام المشار إليها في هذا القانون.

## المادة 5

يصادر السكر المباع بأكثر من الأسعار المحددة وفقاً لهذا القانون أو خلافاً لأحكام المادة 3 ويعاقب البائع بغرامـة قـدرها (ليرة سورية واحدة) عن كل كيلو وإذا تكررت المخالفة تضاعف الغرامة.

## المادة 6

تثبت المخالفات لأحكام هـذا القانون بمحضر ينظمه موظفـو الماليـة المختصـون آو آفراد الضابطـة العامـة آو مـآمورو الضابطة العدلية أو مساعدوهم أو موظفو الجمارك يقوم منظم المحضر بحجز المال المهرب.

إن عدم الحجز لا يحول دون التتبعات بحق المهرب.

# المادة 7

يقر المصادرة ويعين العقوبة أكبر موظف مالي في القضاء أو المحافظة التي وقعت فيها المخالفة.

الجمهورية العربية السورية وزارة الإدارة المحلية والبيئة مدينة حلب



الموقع الإلكتروني الرسمي لمدينة حلب قسم الاستعلامات

المادة 8

تبلغ خلاصة القرار إلى المخالف بالـذات أو إلى محل إقامته وإذا تعـذر التبليغ تعلن على باب الحكومـة ويسـجل تاريخ الإعلان بذيل القرار.

المادة 9

للمحكـوم عليه أو المتضرر مهلـة ثلاـثين يومـاً من تاريـخ التبليـغ أو الإعلاـن للاـعتراض على القرار الصادر بحقه إلى محكمـة الجزاء الصلحية في المنطقة.

المادة 10

تحصل الغرامات المنصوص عليها في القانون وفقاً لقانون جباية الأموال الأميرية.

المادة ١٦

إذا كانت المخالفة تشكل جرماً يستوجب عقوبة جزائية غير العقوبات المعينة في هـذا القانون فللمحاكم المختصة حق البت فيه مع ما ينشأ عنه من العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 12

يحق للـدوائر الماليـة أن تعقـد مع المخالفين قبل الحكم أو بعـد كل تسويـة تسـتوجبها ظروف المخالفـة وعلى المحاكم عنـدما تبلغ وقوع التسوية أن تتوقف عن متابعة المخالف.

لا تأثير للتسوية على التتبعات التي تستوجب عقوبة جزائية غير العقوبات المعينة في هذا القانون